

30 August 2013
Arabic
Original: English

المؤتمر السابع للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ١١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت
تقرير (تقارير) أي هيئة (هيئات) فرعية

التدابير الوقائية العامة

تقرير مقدم من المنسق^(١) المعني بالتدابير الوقائية العامة

مقدمة

١- ليست المتفجرات من مخلفات الحرب ما ينجم عن الذخائر التي لم تنفجر وفقاً لما صُممت من أجله عند استخدامها في نزاع مسلح فحسب، وإنما كثيراً ما تكون ناجمة عن حوادث أو سوء مناولة لأجهزة متفجرة خلال مراحل الإنتاج والتعبئة والتخزين والنقل. ولهذا السبب، تشجع المادة ٩ من البروتوكول الخامس الأطراف المتعاقدة السامية على "اتخاذ تدابير وقائية عامة ترمي إلى تقليل ظهور متفجرات من مخلفات الحرب إلى الحد الأدنى، بما فيها، على سبيل الشمول لا الحصر، تلك المشار إليها في الجزء الثالث من المرفق التقني".

٢- وقد عقد المنسق، على هامش المؤتمر السادس، اجتماعاً مفتوحاً يرمي إلى تحديد قضية تقنية معينة يتناولها اجتماع الخبراء في عام ٢٠١٣. وأكد جميع المشاركين أنه على الرغم من أن مسألة التخزين الآمن للذخائر تُعالج منذ عام ٢٠٠٩، لا يزال الموضوع يثير قلقاً بالغاً للحكومات ويستحق مواصلة البحث. ومرة أخرى، لم تكن البلدان مجهزة أو مستعدة لمناقشة المواضيع الأخرى ذات الصلة بالتدابير الوقائية العامة، مثل عملية تصنيع الذخائر.

^(١) وفقاً للقرار الذي اتخذته المؤتمر السادس للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الوارد في الفقرة ٣٩(هـ) من وثيقته الختامية (CCW/P.V/CONF/2012/10)، أدار السيد ماريو أمادي، الضابط برتبة عميد من إيطاليا، المناقشات المتعلقة بالتدابير الوقائية العامة بوصفه منسقاً.

٣- وعند التحضير لاجتماع الخبراء لعام ٢٠١٣، ذكّر المنسق بقرار المؤتمر السادس، وأفاد عن نتائج الاجتماع المفتوح المشار إليه أعلاه، ودعا الأطراف المتعاقدة السامية إلى المساهمة بنشاط في المناقشات. وعلاوة على ذلك، وجه المنسق الدعوة، قبل الاجتماع، للبلدان التي حدثت فيها مؤخراً تفجيرات عرضية في مواقع الذخائر إلى أن تعرض تجاربها.

٤- وبالنظر إلى أهمية تنفيذ التدابير الوقائية العامة، اتفق المؤتمر السادس مع المنسق، بدعم من وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، على القيام بأعمال المتابعة مع الأطراف المتعاقدة السامية التي لم تبلغ عن تنفيذ التدابير الوقائية العامة. ولتلبية هذا الجزء من الولاية، أجرى المنسق مشاورات مع ذلك العدد الضئيل من الأطراف السامية المتعاقدة التي قدمت تقاريرها الوطنية وذكرت في النموذج زاي عبارة "لا ينطبق".

التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخائر

٥- أسفرت مشاكل التخزين الآمن للذخائر ومناولتها في جميع أنحاء العالم عن إعداد المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخائر. وفي عام ٢٠١٢، رحبت الجمعية العامة في قرارها A/RES/66/42 (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) بالانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية وبقيام مكتب شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة "بإنشاء برنامج" الضمانات المعززة" لإدارة موارد المعارف من أجل إدارة مخزونات الذخيرة التقليدية، بمشاركة كاملة من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة". وتقر هذه المبادئ التوجيهية الآن بمرحلة التنفيذ الثانية. وقد وُضعت عدة أدوات للمساعدة في هذا العمل، وهي تركز على الدورات التدريبية الموجهة إلى ضباط الجيش والمسؤولين عن إنفاذ القوانين، والتعقب، والمحاسبة.

٦- وتعمل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على تنفيذ المبادئ التوجيهية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وليبيا، وسيشيل، والصومال. وتتمثل الدروس المستفادة من هذا العمل فيما يلي: (١) حيثما غابت الخبرة التقنية صار من المهم إذن استعراض المستويات الثلاث المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية، وتطبيق أكثر مستوى ملائم منها تبعاً للحالة المواجهة. (٢) ويتناول أحد فصول المبادئ التوجيهية تطهير مناطق تخزين الذخائر، ومن المهم ضمان فهم الشركاء المنفذين للآثار المترتبة على هذا العمل. (٣) وترتبط المبادئ التوجيهية بالأعمال المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويجب الجمع بين التدريب على كلتا المسألتين.

التخزين الآمن للذخائر

٧- من المجالات التي تستحوذ على تركيز مكثف لدى نظر اجتماع الخبراء في التدابير الوقائية العامة، التخزين الآمن للذخائر، ولا يزال هذا يشكل مسألة تثير اهتمام الحكومات البالغ. ومما يعبر عن المشاكل في هذا المجال استنتاجات الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة المستمدة من عمله المتعلق بالتفجيرات العرضية في مواقع الذخائر. فقد زاد عدد الحوادث بأكثر من الضعفين فيما بين الفترة ١٩٨٧-١٩٩٦ و ١٩٩٧-٢٠٠٦. وبلغ متوسط معدل الإصابات السنوي ١٠٦٤ حالة فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢. وهذا أكثر من ثلاثة أمثال متوسط معدل الإصابات السنوي فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٦، وهي الفترة التي بلغ فيها إجمالي عدد الإصابات ٣٣٣ إصابة.

٨- ومن المعترف به على نطاق واسع أن واحداً من أكبر التحديات التي تعترض التخزين الآمن للذخائر هو أن البلدان مستمرة في الاحتفاظ بمخزونات ضخمة في حين أن هذا غير ضروري بدهاءة. ويكمن العلاج الأساسي في التخلص من الذخائر، وبخاصة ما هو قديم منها. أما التحديات الأخرى التي جرى التعرف عليها، فهي: تجاوز كمية الذخائر المخزنة طاقة المخازن؛ وعدم كفاية الموارد؛ وتدهور الهياكل الأساسية؛ وعدم فعالية نظم التفيتش؛ وسوء مناولة الذخائر، وعمليات الإصلاح، والصيانة، ونظم التخلص من الذخائر؛ ونقص الموظفين المدربين؛ وعدم فعالية التشريعات الوطنية. ولا يوجد بروتوكول دولي ملزم قانوناً يتناول أمن وسلامة مخزونات الذخائر بالرغم من وجود عدة مبادئ توجيهية أعدتها بعض المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية.

٩- وقد أشار السيد ستيف براون، من وكالة الإمداد والصيانة التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، في معرض الحديث عن أوليات صندوق الناتو الاستثماري وأعماله، إلى ثلاثة أحداث أكدت على جوانب مختلفة من إدارة المخزونات. وقع الحدث الأول في عام ٢٠٠٢ في نيجيريا حيث كان يوجد مستودع ذخائر جيد التصميم والتنظيم. وبمرور الزمن، اتسعت حدود المدينة وتجاوزت منطقة سلامة المستودع الأصلية، بينما زادت كمية الذخائر المخزنة فيه. وبسبب حريق اندلع في أحد المقاهي وانتشر بسرعة حتى وصل إلى المستودع، قُتل ١٥٠٠ شخص. وأما الحادث الثاني، فقد وقع في عام ٢٠١١ في قبرص، حيث خُزن الذخائر المصادرة من إحدى السفن لمدة عامين في مكان قريب من قاعدة بحرية ومحطة لتوليد الطاقة. بدأت إحدى حاويات التخزين تنبجج بسبب تحلل شحنة دافعة. وأسفر هذا عن انفجار ألحق ضرراً بمحطة الكهرباء وأسفر عن إصابات. وبلغت تكلفة إصلاح محطة الكهرباء ملياري يورو. وأما الحادث الثالث، فوقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في تركيا. فقد بُني فيها مستودع ذخائر وفقاً لمعايير الناتو، ولكن تقرر إغلاقه ولم تكن تجري صيانتها. وفي يوم وقوع الحادثة، أُعيد إليه أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ قنبلة يدوية من بينها أنواع مختلفة من هذه القنابل جُمعت معاً. وبسبب ظروف الإضاءة السيئة، أوقع أحد الأشخاص صندوقاً تسبب

في انفجار أسفر عن انفجار أكبر منه بكثير وأدى إلى إصابات وتدمير ٩٠ متراً. ويُن هذا العرض التنوع الكبير في المشاكل التي يجب أن يضعها كل بلد في اعتباره لدى تصميم وإدارة مرافق تخزين الذخائر، كما يبن مشاركة المجتمع الدولي في التصدي لهذه المسألة.

١٠ - وعرض السيد دانيال ريديلينغويس، بالفريق الاستشاري المعني بالألغام، تجربة المنظمة ونهج عملها في الأمن المادي وإدارة المخزونات. وذكر أن الفريق يركز عند إجراء التقييم على ما يلي: تقييم مدى الضعف المتصل بعدد الذخائر الزائدة؛ وتحديد احتمالات حدوث تهديد (كالسرقة، أو الاعتداء الخارجي، أو سوء الإدارة)؛ وتحديد مستوى الخطورة؛ وقياس ودراسة الأثر الذي يمكن أن تحدثه الأخطار على السكان المحيطين بالموقع؛ والإفادة عن الاستراتيجية وخيارات البرمجة. ومن الدروس المستفادة أن البيانات المستمدة من عمليات التقييم مهمة للغاية للتعريف بالبرمجة الفعالة واستدامة المشاريع. غير أنه نظراً لأن المعلومات المقترنة بالذخائر تعتبر أكثر حساسية بكثير لقوات الأمن والقوات المسلحة، فلا بد من الاستثمار في الوقت لإشاعة الثقة والطمأنينة.

١١ - وأوضح السيد جون راوسون، بمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام لأغراض إنسانية، في أثناء عرضه لـ "مجموعة أدوات إدارة سلامة الذخائر"، أن الهدف هو حماية المجتمعات الضعيفة من أخطار المتفجرات باستخدام وسائل منخفضة التكلفة ومنخفضة التكنولوجيا. وسلم بأن المستوى الأول للمبادئ التوجيهية على قدر من الارتفاع يتعذر بلوغه. ومجموعة الأدوات تقسم هذا المستوى الأول إلى خطوات يسهل تنفيذها. تركز المرحلة الأولى على جعل الذخائر آمنة عن طريق تدمير الذخائر المتفجرة المتروكة أو نقلها إلى مستودع ميداني مؤقت. وتنطوي المرحلة الثانية على الإدارة الميدانية وإنقاذ الذخائر المتفجرة المتروكة في مستودع ميداني مؤقت وضمان إدارتها إدارة سليمة. وتتطلب المرحلة الثالثة إيداع جميع الذخائر المتفجرة في مستودع دائم ثم جعلها متفقة مع أدنى معيار للمبادئ التوجيهية. ويُفضل أن يشارك في المرحلتين الأوليين خبير استشاري دولي لتقديم التوجيهات والتدريب. وقد تحتاج الحكومة المعنية إلى توفير المركبات والأشخاص الذين يقومون بالعمل. وتبين مجموعة الأدوات بالتفصيل ما يلزم للاضطلاع بكل مرحلة بعينها. ومن ذلك على سبيل المثال اشتراطات تدريب الأفراد وتأهيلهم، وما هي الموارد اللازمة، وما الذي يتعين إجراؤه بدقة. والهدف هو سد الفجوة في التنفيذ بين المعايير القائمة والمستوى ١ من المبادئ التوجيهية.

١٢ - وواجهت ألبانيا عدداً من التحديات فيما يتعلق بتخزين الذخائر، وتتعهد بمنع التفجيرات في المستقبل. فقد سبق أن أسفرت تفجيرات عرضية عن وقوع ١٤٥ قتيلاً و٨٣٤ مصاباً. ورداً على هذه المشاكل، تعمل ألبانيا على تقييم المخزون الزائد من الذخائر والتخلص منه بنهاية عام ٢٠١٣. وأدرجت معايير الناتو ومعايير دولية أخرى في القوانين الوطنية. ولمعالجة هذا الوضع، جرى تقييم الذخائر الفائضة، ومن المقرر التخلص من المخزون الزائد بحلول عام ٢٠١٣.

التخزين الآمن في مرافق مدنية

١٣- ركزت المناقشات السابقة على التخزين الآمن في المرافق العسكرية. ومن الأمور المهمة أيضاً التخزين الآمن في المرافق المدنية التي تشمل المصانع المنتجة أو محطات تحييد الذخائر. ورداً على ذلك، تحدثت إسبانيا عن الضوابط المفروضة على شركاتها المدنية. فعلى الشركات التي تتعامل مع الذخائر أن تقدم خططاً تفصيلية إلى وزارات الصناعة والداخلية والدفاع. وجميع الشركات التي تعنى بالأجهزة المتفجرة العسكرية مطالبة بتنفيذ تدابير أمن محددة. وفي مراكز التصنيع، تقدم وزارة الدفاع توجيهات بشأن ضمان الجودة وتصدر شهادات بملاءمة المنشآت لتصنيع المتفجرات وتخزينها. وتخضع هذه المنشآت لرقابة يومية من الشرطة. وفي كل هذه الأعمال، تسترشد إسبانيا بالمبادئ التوجيهية، والنظام الدولي لإدارة الصحة والسلامة ١٨٠٠١، وأدوات الناتو ذات الصلة، وضمانات الأمم المتحدة.

١٤- وبالنسبة للدول التي لديها برامج غير مناسبة لتخزين الذخائر، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المبادئ التوجيهية دليلاً لكيفية إعداد برنامج قوي. وللولايات المتحدة الأمريكية برامج لسلامة الذخائر تتوافق مع الأغراض المذكورة في المبادئ التوجيهية، ولكنها تتجاوز اشتراطات هذا الإطار حيث إن برامجها تنطبق على جميع جوانب دورة حياة الذخائر لا على تخزينها فقط. وتنفيذ المبادئ التوجيهية جهد صعب ومكلف. ويجب توفير المساعدة المالية ودعم الخبراء لمساعدة البلدان الملتزمة بها على بناء مستودعات ذخائر مراعية للأمن والسلامة. وتقوم وزارة الدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ برنامج للمساعدة في تخزين الذخائر التقليدية يقدم التدريب والدعم إلى الحلفاء والشركاء في التخلص من الذخائر، وتحييد الذخائر، والأمن المادي وإدارة المخزونات، فيما يتعلق بما يحتمل أن يكون خطيراً من مخزونات الأجهزة المتفجرة.

١٥- وأوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحكومة لا تشارك في الإدارة اليومية لسلامة العمليات الصناعية المتعلقة بالأجهزة المتفجرة التي لا تنفذها وزارة الدفاع. غير أن بعض المسؤوليات تقع على عاتق وزارة الدفاع ومكتب مراقبة المشروبات الكحولية والأسلحة النارية والمتفجرات.

توصيات

١٦- قد يرغب المؤتمر السابع للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الخامس في اتخاذ القرارات التالية:

(أ) تشجيع الأطراف المتعاقدة السامية على تنفيذ تدابير لضمان التخزين الآمن لذخائرها، وبخاصة إيلاء عناية خاصة لكمية الذخائر المخزنة، والذخائر القديمة، ومدى ملاءمة الهياكل الأساسية لمرافق التخزين، والإدارة المستمرة لمواقع تخزين الذخائر؛

- (ب) تشجيع الأطراف المتعاقدة السامية على تنفيذ المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخائر والجزء ٣ من المرفق التقني للبروتوكول الخامس، والإفادة عن هذا العمل في تقاريرها السنوية الوطنية المتعلقة بالبروتوكول الخامس؛
- (ج) تقييم ما إذا كانت لا تزال هناك حاجة إلى مواصلة المشاورات المتعلقة بالتدابير الوقائية العامة في شكل مختلف غير ذلك الذي أرسى بموجب الفقرة ١ من المادة ١٠ من البروتوكول؛
- (د) عقد حلقة عمل تطبيقية بشأن إدارة مواقع الذخائر خلال مشاورات عام ٢٠١٤؛
- (هـ) تكليف وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية بمتابعة المسائل الرئيسية مع الأطراف المتعاقدة السامية التي لم تقدم تقاريرها بعد عن تنفيذها للتدابير الوقائية العامة.
-